بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
ولاية باكستان

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

الثلاثاء، 29 من محرم 1440هـ | 2018/10/09م | رقم الإصدار: 1440 / 04

بيان صحفي

إرضاءً لصندوق النقد الدولي، حكام باكستان أضعفوا الروبية مما أدى إلى زيادة في الأسعار وكسر كاهل المسلمين

بينما يلقى باللوم على الحكام السابقين لفسادهم، أصبح الاقتصاد الآن يسير في المسار نفسه الذي سلكه الحكام السابقون. ففي الثامن من تشرين الأول/أكتوبر 2018، أكد وزير المالية (أسد عمر) على أن حكام باكستان الجدد سيذهبون أيضاً إلى صندوق النقد الدولي. ثم في التاسع من تشرين الأول/أكتوبر 2018، وتلبية لطلب من صندوق النقد الدولي، تم خفض الروبية بمقدار 11.70 روبية مقابل الدولار في يوم واحد. ويتسبب ضعف الروبية باستمرار إلى ارتفاعات مستمرة في الأسعار، فهي تزيد من تكلفة الإنتاج الزراعي والصناعي المحلي، مما يجعل الإنتاج الصناعي مكلفاً. كما أنه يجعل الواردات الأساسية أكثر تكلفة، في وقت تكون فيه الصناعة المحلية مرهقة ومتخلفة. وعلاوة على ذلك، فإنه بمجرد أن يُسَرّ صندوق النقد الدولي بإضعاف الروبية، فإنه يقدّم المزيد من القروض الربوية والتي تدفع بباكستان إلى الوقوع في فخ الديون. ويفرض صندوق النقد الدولي على تقديم القروض خصخصة الموارد، مما يحرم خزانة الدولة من عوائد مشاريعها الضخمة ذات رؤوس الأموال الضخمة، وكذلك يحرمها من عائدات الطاقة والمعادن. ومن أجل تعويض الخسائر في الإيرادات، يطلب صندوق النقد الدولي زيادات ضخمة في الضرائب، مما يؤدي إلى زيادة العبء على الناس، وعلى قطاعي الزراعة والصناعة. ومن الواضح أن صندوق النقد الدولي لن يخفف من الفقر أبداً أو يسمح لباكستان بالوقوف على قدميها، وقد بات مقطوعاً فيه بالحس أن أي دولة يدخلها صندوق النقد الدولي تدمر اقتصادياً.

لا شيء إلا الحكم بما أنزل الله سبحانه وتعالى حتى يتم إنقاذ الاقتصاد الباكستاني. والخلافة على منهاج النبوة القائمة قريبا بإذن الله سوف تولّد ما يعادل مليارات الدولارات لخزانة الدولة، من دون اللجوء إلى القروض الربوية، والتي يحرمها الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ. وستطبق دولة الخلافة الأحكام الشرعية التي تتعلق بتنظيم الطاقة والمعادن، من خلال التعامل معها على أنها ملكية عامة، يتم الاستفادة منها بالكامل في احتياجات الناس. وستقوم بتطبيق الأحكام الشرعية على الشركات، والتي تحد من قدرتها في الصناعة الثقيلة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، مثل التصنيع على نطاق واسع والبناء والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، مما يسمح للدولة بالسيطرة على هذه القطاعات وبالتالي جني إيرادات كبيرة تنفقها في رعاية شؤون الناس. كما ستطبق الخلافة الأحكام الشرعية التي تتعلق بدخول الناس وتلغي الضرائب المرهقة عنهم، مثل ضريبة المبيعات والخدمات وضريبة الدخل، والتي لا تأخذ في الاعتبار فقر الناس وعوزهم. كما ستطبق الحكم الشرعي في العملة، والذي يوجب اعتماد الذهب والفضة فيها، مما يقضي على السبب الجذري للتضخم، فهي العملة التي ضمنت تمتّع دولة الخلافة بأسعار ثابتة لأكثر من ألف عام. وسوف تطبق الخلافة الحكم الشرعي على الزيادة المفرطة في ثروة الحكام الشخصية خلال فترة حكمهم، من خلال مصادرة الثروات غير المشروعة من التي حصلوا عليها خلال فترة حكمهم وردها إلى بيت المال. وعليه، ألم يحن الوقت أن يعمل المسلمون لضمان عودة الحكم بما أنزل الله، حتى يتم توزيع الثروات على الناس بدلاً من استحواذ القلة عليها؟! قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ**﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية باكستان

موقع حزب التحرير
www.hizb-ut-tahrir.org
موقع المكتب الإعلامي المركزي
www.hizb-ut-tahrir.info

Webpage: www.hizb-pakistan.com **Twitter:** http://twitter.com/HTmediaPAK
E- mail: HTmediaPAK@gmail.com
Facebook: http://www.facebook.com/pages/Naveed-Butt-Media-Office-HT/116266191744214